البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

ليبيا: تقرير استطلاعات الرأي العام

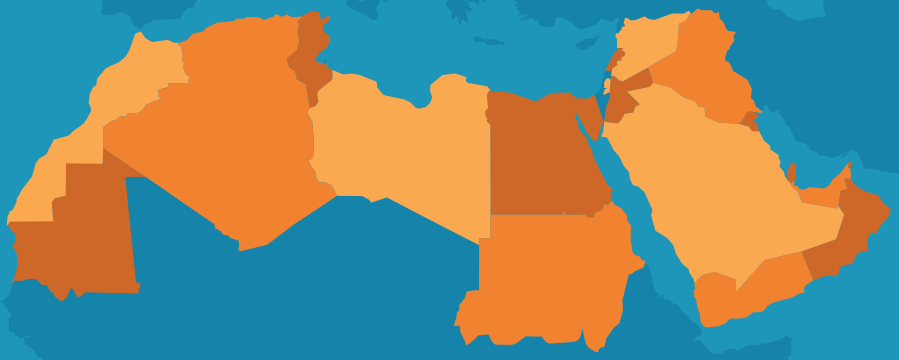

أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي

بعدما شهد الليبيون تحطم آمالهم في انتخابات ديسمبر 2021، تزايد الإحساس الشعبي بالإحباط إزاء سوء أداء الطبقة السياسية وإخفاقها في حلّ الأزمات الجارية في البلاد. يرى الليبيون أن الأطراف الأجنبية تسهم في النزاع، بل المسبب الرئيسي فيه، ويرغب المواطنون في رؤية عملية مصالحة ليبية بقيادة ليبية. يتراجع مستوى الثقة في أغلب المؤسسات السياسية، بينما تظل نسب اعتقاد المواطنين بانتشار الفساد عالية. الليبيون عموماً غير راضين عن الأداء الحكومي والخدمات العامة، وإن كانت تقييماتهم بالخصوص قد تحسنت قليلاً مقارنة بما كانت عليه في عام 2019. تدهوَر الوضع الاقتصادي في ليبيا في ظل ارتفاع معدلات التضخم وقلة السيولة التي تعيق قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي الوقت نفسه، ثمة تراجع كبير في التفاؤل حول المستقبل الاقتصادي لليبيا، مع تزايد تصورات الناس حول تصاعد معدلات التفاوت الاقتصادي.

أدت جميع هذه المشاكل والتحديات إلى زيادة السخط الشعبي، مما أدى في نهاية المطاف إلى احتجاجات موسعة في أوائل يوليو/تموز 2022 في عدة مدن بالبلاد. تباينت مطالب المتظاهرين بين تحسين أداء شبكة الكهرباء وحلّ جميع الهيئات السياسية وإجراء الانتخابات. لكن من يحتلون مقاعد السلطة حاولوا الاستفادة من المظاهرات في خلافاتهم السياسية دون اتخاذ خطوات ملموسة تُذكر نحو تلبية المطالب الشعبية. لقد عززت هذه المناورات من تصاعد الإحباط والغضب في صفوف الليبيين تجاه الديمقراطية. ثمة اعتقاد يتنامى حالياً في أوساط المواطنين بأن النظم الديمقراطية ضعيفة اقتصادياً، وغير فعالة، وغير قادرة على فرض الاستقرار في البلاد. على ذلك، أقلية فقط من الليبيين تفكر في الهجرة. من بين هؤلاء، الدافع الأساسي لرغبتهم في الهجرة هو الأسباب الاقتصادية.

تستمر النساء الليبيات والأقليات في مواجهة تحديات في الحياة العامة والخاصة. وتبقى الآراء نحو القيم والمعايير والأدوار الجندرية أبوية إلى حد كبير، بينما ترفض قطاعات كبيرة من المجتمع فكرة وجود تمييز عنصري في ليبيا.

وعلى الرغم من العديد من المشاكل العامة والمشتركة عبر البلاد، يكشف استطلاع الدورة السابعة للباروميتر العربي في ليبيا عن تباينات هائلة بين آراء المواطنين في الأقاليم التاريخية الثلاث: طرابلس، برقة، وفزّان.. هذه الاختلافات تبرز بأكبر قدر في الآراء تجاه الصراع الحالي والمؤسسات السياسية. على أنها تظهر أيضاً في الآراء والأوضاع الاقتصادية للمواطنين، الديمقراطية والقضايا المتعلقة بالعرق، والتحديات البيئية. تعكس هذه الاختلافات في الآراء الاختلافات ذات الجذور الاجتماعية بين سكان المناطق الثلاث، بينما تعكس أيضاً الاختلافات في الظروف المعيشية والتجارب الحياتية بسبب طبيعة الصراع الليبي الاستقطابية.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية للاستطلاع الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه وجهاً لوجه مع المبحوثين في ليبيا. شمل الاستطلاع 2505 مواطن ومواطنة تم اختيارهم عشوائياً من مختلف المناطق، وتم تنفيذه في الفترة من 19 فبراير/شباط إلى 4 أبريل/نيسان 2022 باستخدام العينة العشوائية المجمعة متعددة المراحل. هامش الخطأ في النتائج نقطتان مئويتان. الاستطلاع هو جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع متوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كوفيد-19. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على: www.arabbarometer.org.

دوافع الصراع

بالنسبة إلى أغلب الليبيين، أهم التحديات التي تواجه البلاد هي الاستقرار والتدخلات الأجنبية والفساد. يشعر الليبيون بالإحباط والغضب من الأطراف الأجنبية التي تتدخل في ليبيا. لا يقتصر الأمر على اعتبار الناس أن التدخلات الأجنبية أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة، إنما يرون أيضاً أن هذا العامل هو الأكثر إسهاماً في استمرار الصراع الجاري. هناك نسبة كبيرة (38 بالمئة) تقول إن التدخلات الأجنبية هي السبب الرئيسي للصراع، ما يُظهر أن الليبيون يعتبرون الحرب الدائرة حرباً بالوكالة في حقيقتها. هذه المشاعر والتصورات حول الصراع عابرة لمختلف الفئات الديمغرافية والجغرافية. بعد سنوات من فشل المؤتمرات والاتفاقات التي رعتها الأمم المتحدة في تحقيق سلام دائم بليبيا، ينظر الناس بريبة إلى الدور الذي من الممكن أن تلعبه الأطراف الدولية في إنهاء الصراع. حتى الآن، فشلت محاولات الوساطة الدولية، في ظل تصميم بعض تلك المحاولات - في تقدير الناس - بنية إفشالها. نتيجة لهذا، نسبة ضئيلة (12 بالمئة) من الليبيين يقولون بأنهم يرغبون في أن تقود الأمم المتحدة جهود الوساطة والمصالحة.

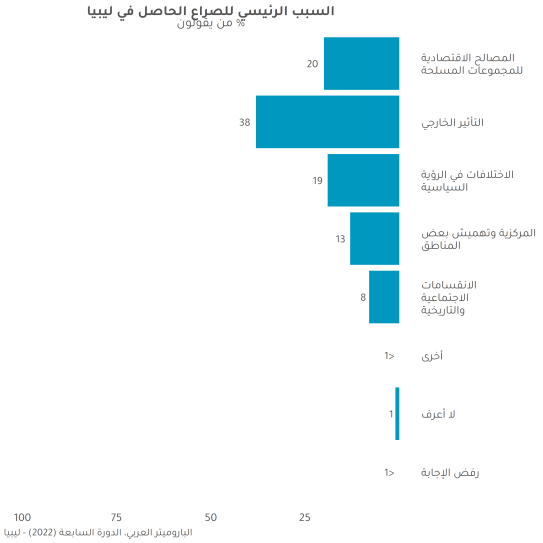

وفي الوقت نفسه، يلوم خُمس الليبيين الجماعات المسلحة على استمرار الحرب، لكونها تسعى - في تقديرهم - لحماية مصالحها الاقتصادية على حساب الدولة. وهناك نسبة خُمس إضافية (19 بالمئة) تقول بأن الصراع هو نتيجة لاختلاف الرؤى السياسية للأطراف الفاعلة حول مستقبل البلاد. وبينما تروج بعض الأطراف لفكرة أن الصراع الحالي - لا سيما حرب 2019 - سببه مظالم متصلة بالتهميش التاريخي لبعض المناطق، فإن قلة من الليبيين فقط تدعم هذه المزاعم. تُظهر نتائج استطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي أن 13 بالمئة فحسب يقولون إن التهميش والمركزية هما السبب الرئيسي في الصراع. يُلاحظ أن الناس في جنوب ليبيا هم الأكثر إقبالاً على هذا الرأي (22 بالمئة) مقارنة بنظرائهم في الشرق (15 بالمئة) أو الغرب (11 بالمئة). وأخيراً، فإن أقل من 1 من كل 10 أشخاص في ليبيا يقولون إن الانقسامات التاريخية والاجتماعية هي السبب الرئيسي للصراع.

وفيما يخص الوساطة والمصالحة، يرغب الليبيون في عملية مصالحة بقيادة ليبية. يقول أكثر من الثلث (36 بالمئة) إنهم يرغبون في أن تقود مجالس الحكماء والأعيان والقيادات القبلية جهود الوساطة. ينسحب هذا بصورة خاصة على الشرق، حيث يُنظر إلى القيادات القبلية في العادة كأطراف سياسية، وحيث يقبل الناس بعشر نقاط مئوية أكثر من سكان المناطق الأخرى على هذا القول (مقارنة بالجنوب والغرب). يُلاحظ أن مجالس الحكماء تلعب دوراً نشطاً في الوساطة على المستوى المحلي في بعض مناطق ليبيا، وهي ناجحة في جلب التوافق والتصالح بين الخصوم المتجاورين. ثمة طرف آخر بدأ الحوار حول التصالح، وهو المجلس الرئاسي الذي تم تشكيله في فبراير/شباط 2021 من قبل ملتقى الحوار السياسي الليبي، والذي أنتج أيضاً حكومة الوحدة الوطنية. بينما يقول الخُمس إنهم يرغبون في تولي المجلس الرئاسي قيادة جهود الوساطة، هنالك تباين صارخ عبر المناطق في آراء المواطنين حول هذه المسألة. في الغرب يعتنق هذا الرأي 3 من كل 10 أشخاص، وتبلغ النسبة الربع تقريباً (23 بالمئة) في الجنوب، مقارنة بـ 11 بالمئة فقط في الشرق. الأطراف الأخرى التي يعتقد الليبيون أنها قادرة على قيادة عملية المصالحة، تشمل المجلس الأعلى للقضاء (16 بالمئة) والمجالس البلدية (ستة بالمئة).

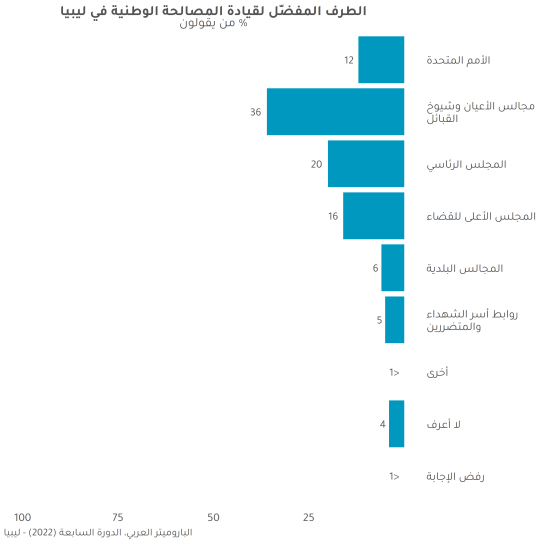

الأطراف السياسية

تمر ليبيا حالياً بمرحلة تعثر وجمود سياسي إذ لم تتفق الأطراف السياسية المختلفة بعد على خارطة طريق نحو الاستقرار. ولقد أدت الأزمة السياسية الحالية إلى تراجع معدلات ثقة الناس بالمؤسسات السياسية. من الأمثلة الدالة هنا مستوى الثقة في مجلس النواب الذي تم انتخاب أعضائه في 2014. يشعر 15 بالمئة فقط من الليبيين بقدر كبير من الثقة أو بعض الثقة في السلطة التشريعية بالبلاد. ويقول نصف الليبيين إنهم لا يثقون بالمرة في مجلس النواب، بما في ذلك 57 بالمئة في المنطقة الغربية. هذه النتيجة ليست مفاجئة، نظراً لأن مجلس النواب عمل بشكل أحادي في العام الماضي، رغم الاتفاق المُسبق على التشاور مع المجلس الأعلى للدولة. كان المجلس الأعلى للدولة يُعرف سابقاً بالمؤتمر الوطني العام، وقد تم انتخابه في 2012. رغم أن ولايته لم تتغير، فقد كان أداء المجلس الأعلى للدولة أفضل بقليل مقارنة بمجلس النواب في الاستطلاع الأحدث للباروميتر العربي، مع قول نحو ربع المواطنين إنهم يثقون في هذه الهيئة الاستشارية. ويقول الثلث تقريباً إنهم يثقون في الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور التي تم انتخابها في فبراير/شباط 2014 لصياغة دستور البلاد. أتمّت الهيئة التأسيسية مسودتها من الدستور في 2017 لكن لم يتم الاستفتاء عليه بعد. بينما يقول أكثر من ثلث الشباب الليبي إنهم يثقون في الهيئة التأسيسية، فإن الربع فقط ممن تبلغ أعمارهم 30 عاماً فأكبر يشاركونهم الرأي نفسه.

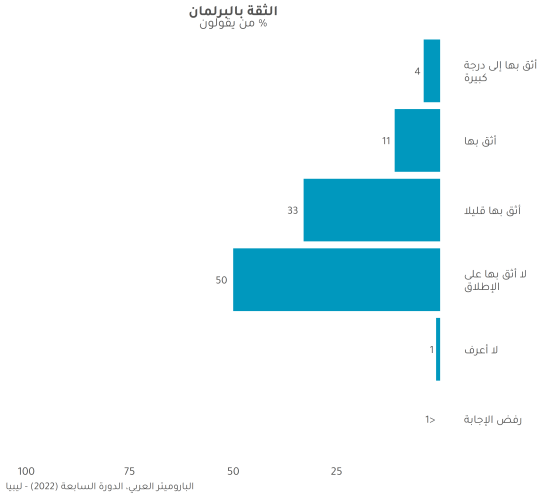

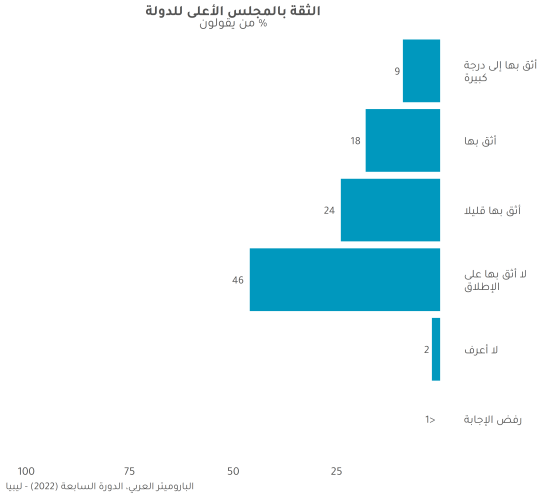

إن إخفاق الأجسام المُنتخبة في الوصول إلى تسوية سلمية مستدامة قد دفع بالوسطاء الليبيين والدوليين إلى البحث عن بدائل. في 2020 قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا بتشكيل منتدى الحوار السياسي الليبي بهدف وحيد هو صياغة خارطة طريق جديدة نحو الاستقرار. رغم أن إجراءات تشكيل المنتدى افتقرت إلى الشفافية، فقد نجح في اختيار حكومة جديدة في مطلع 2021. لكنه لم ينشط بشكل دوري منذ ذلك الحين. على ذلك، يقول أكثر من ربع الليبيين إنهم يثقون في المنتدى، وهو الأمر الذي ربما يعكس الرضا عن قدرته على التوافق حول سلطة تنفيذية جديدة. ثمة بديل آخر تم الدفع به هو المجالس البلدية. يقول 4 من كل 10 أشخاص في ليبيا (42 بالمئة) إن لديهم قدر كبير من الثقة أو بعض الثقة في مجالسهم البلدية. يمثل هذا زيادة بواقع 19 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019 عندما قال الأمر نفسه 23 بالمئة فقط من المواطنين. منذ 2019 أجرت أغلب البلديات انتخابات محلية، ويرجح أن هذا هو العامل الأكبر في رفع مستوى ثقة المواطنين. كذلك شهدت المؤسسات القضائية نقلة كبيرة في ثقة الناس، من 37 بالمئة في 2019 إلى 55 بالمئة في 2022.

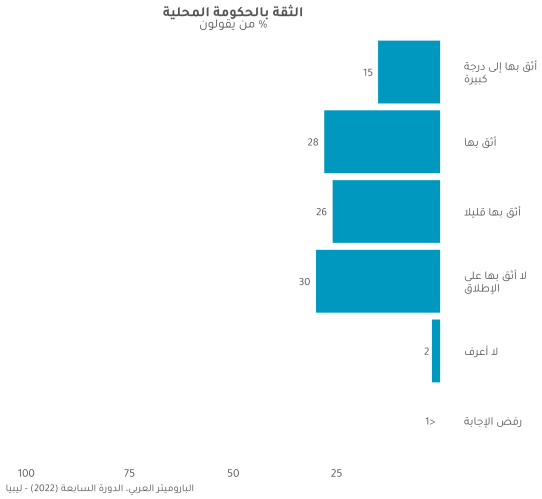

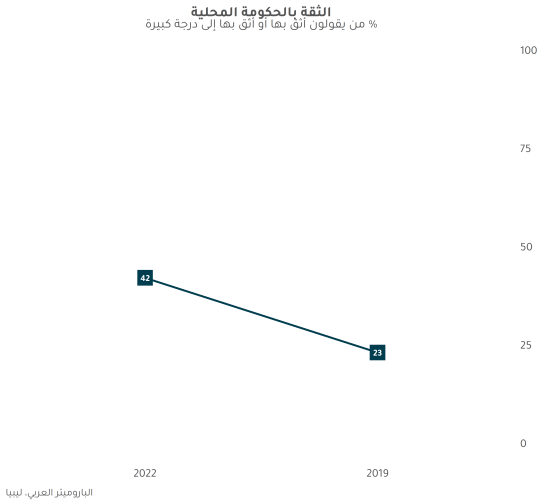

تحظى حكومة الوحدة الوطنية بدعم أكبر من أي طرف سياسي آخر في ليبيا. رغم الانتقادات، يعبر أكثر من ثلث الليبيين (37 بالمئة) عن ثقتهم في الحكومة. يمثل هذا زيادة بواقع 27 نقطة مئوية مقارنة بالثقة في حكومة الوفاق الوطني عشية

الهجوم على طرابلس في 2019، وزيادة بواقع 19 نقطة مئوية مقارنة بالثقة في حكومة علي زيدان في 2014. يعد الشباب (18 إلى 29 عاماً) أكثر إقبالاً بواقع 10 نقاط مئوية على الثقة في الحكومة، مقارنة بالأكبر سناً (42 بالمئة مقابل 32 بالمئة). من المتوقع أن هناك انقسام اقليمي كبير في معدلات الثقة بالحكومة. إذ تبلغ ثقة الناس في الغرب (44 بالمئة) والجنوب (44 بالمئة) بالحكومة ضِعف نسبة ثقة الناس في الشرق (21 بالمئة فقط). نظراً للانقسامات السياسية التي حدّت من قدرة حكومة الوحدة الوطنية على ممارسة مهامها في المنطقة الشرقية، فليس من الغريب أيضاً أن تظهر هذه النظرة السلبية من سكان الشرق تجاه الحكومة، مقارنة بنظرائهم في المنطقتين الأخريين. في الواقع، يقول نصف الناس في الشرق إنهم لا يثقون في الحكومة بالمرة، بينما يقول الربع فقط (27 بالمئة) في الغرب والخُمس (20 بالمئة) في الجنوب الشيء نفسه. وتعد معدلات الثقة في رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة مقاربة للغاية. إجمالاً، يقول قرابة 4 من كل 10 ليبيين إنهم يثقون فيه. لكن النتائج تتباين كثيراً عبر المناطق الثلاث. بينما يُعرب النصف في الغرب والجنوب (46 بالمئة) عن قدر كبير أو متوسط من الثقة في الدبيبة، فإن الخُمس فقط في الشرق يشاركونهم الشعور نفسه. يقول أكثر من النصف (54 بالمئة) في الشرق إنهم لا يثقون بالمرة في رئيس الوزراء، مقارنة بالربع في الغرب والجنوب.

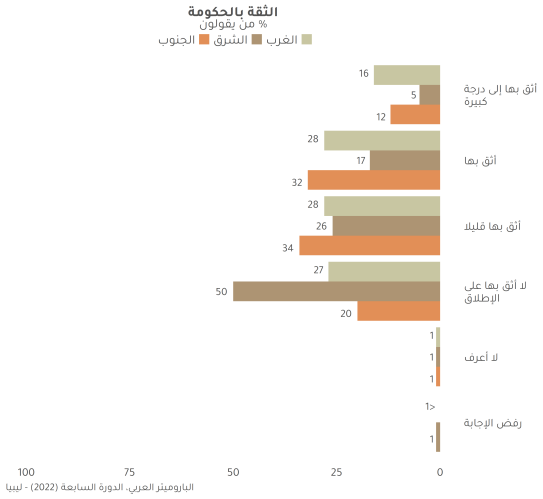

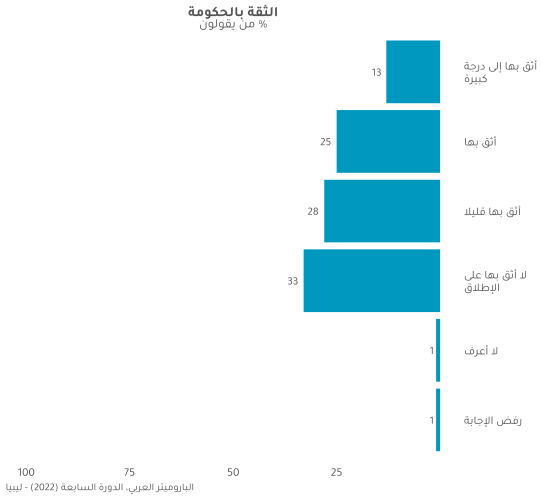

ثمة عامل رئيسي يسهم في انعدام الاستقرار في ليبيا، هو غياب جيش موحد. بينما تسيطر القوات المسلحة التابعة للحكومة والجماعات المتحالفة معها على المناطق الغربية، فإن ما تُدعى بـ "القوات المسلحة العربية الليبية" بقيادة خليفة حفتر تسيطر على أغلب المنطقة الشرقية. لا هذه المجموعة ولا تلك تحظى بثقة أكثر من ثلث السكان، وإن كانت القواعد السكانية الداعمة لهذه وتلك مختلفة تماماً عن أحدها الأخرى جغرافياً. على جانب، فإن القوات المسلحة التابعة لحكومة الوحدة الوطنية تحظى بثقة نصف سكان الغرب والجنوب تقريباً. وفي الوقت نفسه، يقول 60 بالمئة من سكان الشرق إنهم لا يثقون بالمرة في تلك القوات. على الجانب الآخر، يقول الثلثان تقريباً في الشرق إن لديهم قدر عظيم من الثقة (36 بالمئة) أو الكثير من الثقة (29 بالمئة) في القوات المسلحة العربية الليبية، بينما يقول 61 بالمئة من سكان الغرب إنهم لا يثقون بها بالمرة. وفي الجنوب، يقول 61 بالمئة من الناس إنهم لا يثقون بالمرة في القوات المسلحة العربية الليبية، بينما يقول الربع إنهم لا يثقون بالمرة في قوات حكومة الوحدة الوطنية. لتجسير الفجوة بين القوتين المسلحتين، شكّلت بعثة الأمم المتحدة اللجنة العسكرية المشتركة، المعروفة بمسمى لجنة 5+5. رغم نجاحها الجزئي في الحفاظ على وقف إطلاق النار في 2020، فإن هذه اللجنة لم تتخذ بعد أية خطوات مباشرة لتوحيد القوات المسلحة أو لطرد القوات الأجنبية من ليبيا. على ذلك، فإن اللجنة تتمتع بدعم أكبر قياساً إلى الدعم الممنوح للقوتين المسلحتين المذكورتين، حيث يعرب 4 من كل 10 ليبيين تقريباً عن ثقة كبيرة في هذه اللجنة.

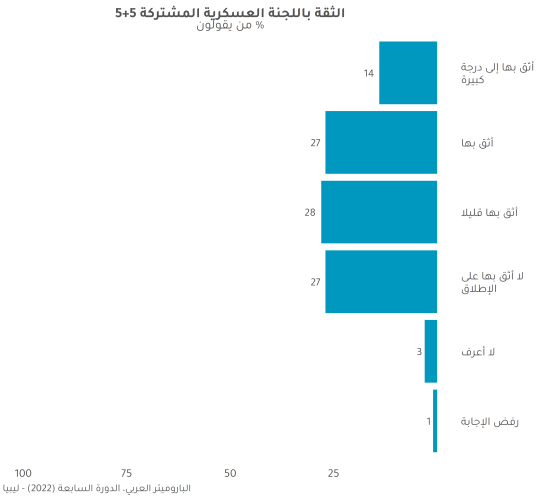

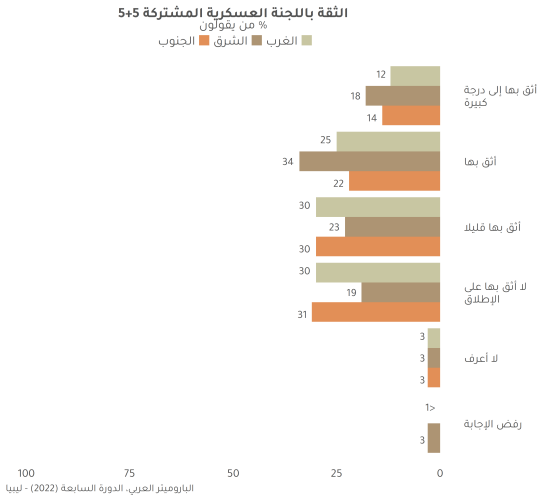

المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني ظاهرة جديدة في ليبيا. قبل 2011 كانت هناك قلة من المنظمات تعمل في ليبيا، وكانت نشاطاتها تقتصر بشكل كامل تقريباً على الأعمال الخيرية. لكن منذ 2011 تم تأسيس مئات المنظمات في ليبيا للإسهام في جهود بناء الدولة. في 2014 قال نصف الليبيين (52 بالمئة) إن لديهم ثقة كبيرة في منظمات المجتمع المدني. إلا أن هذا المعدل تراجع إلى نحو الربع (28 بالمئة) في عام 2019. اليوم، استردت منظمات المجتمع المدني قدراً من الثقة الشعبية، حيث ارتفعت النسبة إلى 37 بالمئة من السكان. والشباب في سن 18 إلى 29 عاماً أكثر إقبالاً بواقع 7 نقاط مئوية أكثر على الثقة بالمنظمات، قياساً إلى الأشخاص في سن 30 عاماً فأكبر (41 بالمئة مقابل 34 بالمئة).

الأداء الحكومي والخدمات العامة

يقول ثلث السكان (33 بالمئة) إنهم راضون أو راضون تماماً عن الأداء العام للحكومة. أصحاب الدخل الأعلى (36 بالمئة) يقبلون بثماني نقاط مئوية أكثر على التعبير عن رضاهم إزاء الأداء الحكومي مقارنة بأصحاب الدخول الأدنى (28 بالمئة). في الغرب (38 بالمئة) والجنوب (36 بالمئة) يشعر الناس بالرضا أكثر عن الأداء الحكومي في المجمل قياساً إلى سكان الشرق (20 بالمئة فقط).

التعليم

يُعرب الخمس فقط (22 بالمئة) من الليبيين عن الرضا التام أو الرضا عن النظام التعليمي في البلاد. أسهمت الاضطرابات في التعليم وعدم وجود خطط تعليمية واضحة من قبل الحكومة في هذا المستوى المتدني من الرضا. يتضح من نتائج الاستطلاع أن ثمة عدد من أوجه القلق من النظام التعليمي، إذ لا يوجد إجماع واضح على التحدي الأكبر الذي يواجه النظام. على مقياس أكبر التحديات التي تواجه التعليم، كانت العوامل التالية متقاربة (بواقع 5 نقاط مئوية فيما بينها): غياب المعلمين المؤهلين، قِدم المقرر التعليمي، تداعي البنية التحتية، ازدحام الفصول، عدم توفر التكنولوجيا الحديثة في قاعات الدراسة، والمعاملة السيئة من المعلمين للطلاب.

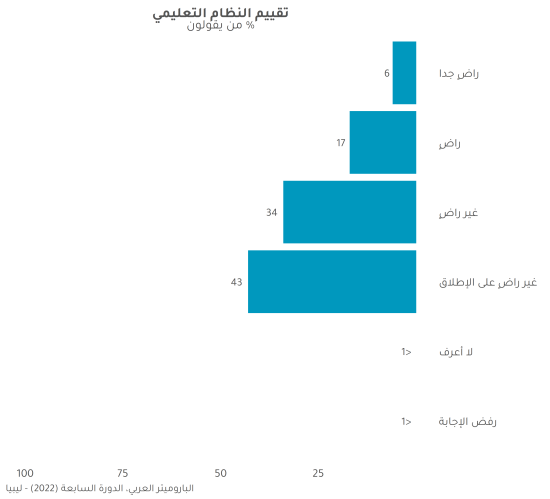

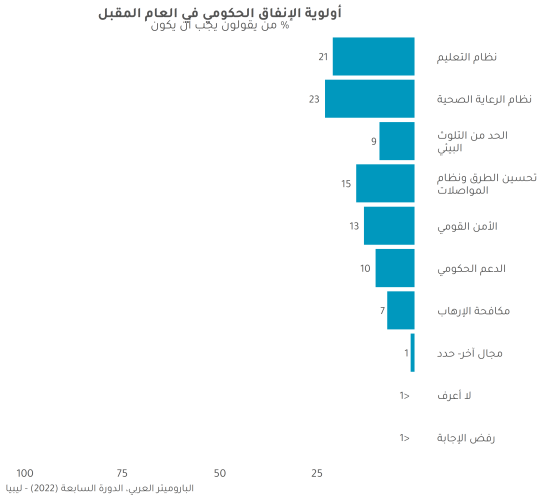

لم يكن من المفاجئ رؤية التعليم في قائمة أولويات الإنفاق الحكومي في تقدير المواطنين، في المركز الثاني بعد المنظومة الصحية (وإن كانت النسبة تقع في نطاق هامش الخطأ). في الشرق، يُقبل الليبيون بواقع 11 نقطة مئوية أكثر قياسا إلى الغرب و8 نقاط أكثر من الجنوب، على القول بضرورة أن يكون التعليم على قمة أولويات الإنفاق الحكومي خلال العام المقبل. كما لا يوجد إجماع واضح على كيفية تحسين التعليم. بينما يقول الربع إن على الحكومة التركيز على تقديم التدريب للمعلمين، يقول الخُمس إنه يجب الإنفاق أكثر على المقررات الدراسية. كما أن 16 بالمئة من المواطنين يرغبون في تحسين مستوى التكنولوجيا في قاعات الدراسة، بينما يرى 13 بالمئة إن الأولى هو الإنفاق على الكتب المدرسية والوسائل التعليمية، ويرى 12 بالمئة ضرورة الاهتمام بالمباني المدرسية، و11 بالمئة يقدّرون أن الأولى للإنفاق تقليل كثافة الطلاب في الفصول من خلال بناء مدارس وفصول جديدة.

منظومة الرعاية الصحية وجائحة كورونا

الآراء حول نظام الرعاية الصحية مماثلة لتلك الخاصة بالنظام التعليمي. خُمس الليبيين فقط (21 بالمئة) يقولون إنهم راضون تماماً أو راضون عن خدمات الرعاية الصحية. ولم تتغير هذه المستويات المتدنية من الرضا كثيراً مقارنة بمستويات 2019 (18 بالمئة). لكن يُلاحظ أن الشباب اليوم أكثر رضا عن منظومة الرعاية الصحية مقابل البالغين من العمر 30 عاماً فأكبر، بفارق 10 نقاط مئوية. بالمثل، فإن الحاصلين على تعليم أقل يعربون عن رضا أكبر بواقع 11 نقطة مئوية ممن حصلوا على تعليم عالي. والليبيون الأعلى دخلاً راضون أكثر عن المنظومة الصحية قياساً إلى الأدنى دخلاً، بهامش 9 نقاط مئوية. قد يكون هذا نتيجة لقدرتهم على التماس الرعاية في المستشفيات والعيادات الخاصة، بدلاً من الاعتماد على المستشفيات العامة الأقل تجهيزاً.

ولدى السؤال عن أكبر مواطن ضعف النظام الصحي التي كشفتها جائحة كورونا، يقول الثلث (33 بالمئة) إنها مشكلة عدم كفاية المستشفيات، بينما يقول الخُمس (22 بالمئة) إن المشكلة الأكبر هي نقص الإمدادات الطبية، ويقول الخُمس أيضا (19 بالمئة) إنها غياب العاملين الطبيين المؤهلين. وعلى هذه الخلفية، مثّل انتشار الجائحة تحد كبير للنظام الصحي. بعد عامين من بداية العدوى، يقول أكثر من نصف الليبيين (58 بالمئة) إنهم قلقون كثيراً أو إلى حد ما من انتشار الفيروس خلال الأشهر المقبلة.

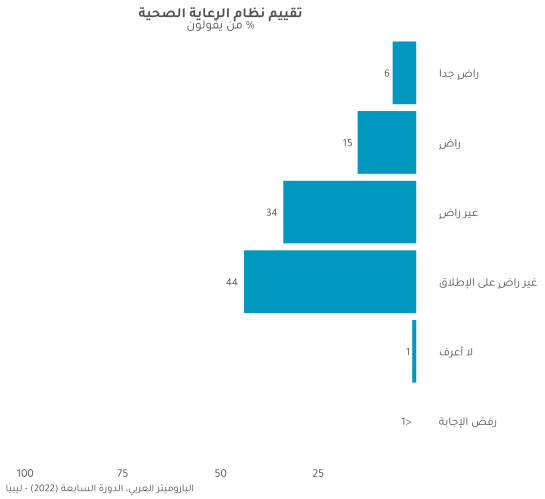

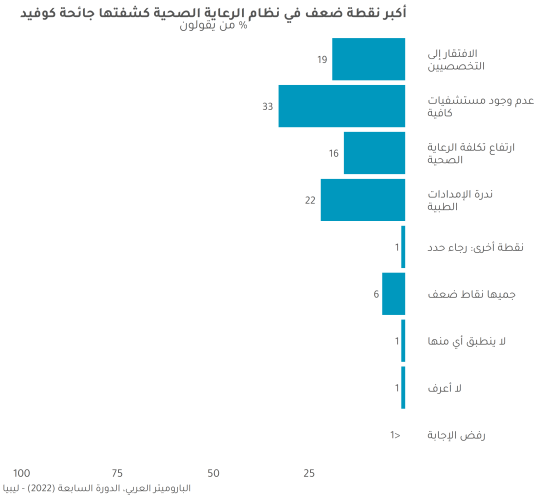

إضافة إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية، أدت الجائحة إلى عدة تحديات استجدت على الليبيين. يقول نحو الخُمس (18 بالمئة) إن اضطراب حياتهم الاجتماعية كان أكبر تحدٍ تسببت فيه الجائحة، في حين يقول 16 بالمئة إن التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة كان هو التحدي الأكبر. وتقول نسبة أقل إن خسارة الدخل (13 بالمئة) واضطراب تعليم الأطفال (13 بالمئة) والإصابة بالعدوى (12 بالمئة) والآثار النفسية (11 بالمئة) وندرة السلع الأساسية (11 بالمئة) هي التحديات الأكبر.

تشكلت حكومة الوحدة الوطنية أثناء الجائحة في مطلع 2021، لذا بطبيعة الحال كانت حملات التلقيح من الوعود التي تقدم بها عدة مرشحين لقيادة الحكومة. بعد الوصول إلى السلطة، أطلقت حكومة الوحدة الوطنية حملة لتشجيع الليبيين على الحصول على اللقاح. اليوم، يقول 6 من كل 10 ليبيين بالغين إنهم تلقوا جرعة واحدة على الأقل من اللقاح. يعترف الكثيرون بجهود حكومة الوحدة الوطنية في التعامل مع الجائحة، إذ يقول نصف السكان (49 بالمئة) إن أداء الحكومة في هذا الصدد كان جيداً جداً أو جيداً.

جمع القمامة وجودة الشوارع

أما بالنسبة إلى الخدمات العامة، فيقول ثلث السكان (35 بالمئة) إنهم راضون تماماً أو راضون عن مستوى خدمات جمع القمامة في ليبيا. هذا يسري بصورة خاصة على الغرب (45 بالمئة) والجنوب (37 بالمئة). هناك أقلية صغيرة (13 بالمئة) في الشرق تعرب عن رضاها إزاء خدمات جمع القمامة. في المقابل، يقول نصف سكان المنطقة الشرقية تقريباً (55 بالمئة) إنهم غير راضين أبداً عن خدمات جمع القمامة. كما يعبّر الخمس فقط (19 بالمئة) من الليبيين عن رضاهم إزاء جودة الشوارع والطرقات. تذكر الغالبية العظمى أنها غير راضية (34 بالمئة) أو غير راضية أبداً (46 بالمئة أخرى) عن هذا الأمر.

الكهرباء

أزمة الكهرباء منتشرة على أوسع نطاق في ليبيا. قال الثلثان (66 بالمئة) إنهم يعانون انقطاع الكهرباء بشكل يومي. وقال 18 بالمئة إنهم يتعرضون لانقطاع الكهرباء مرة أسبوعياً، ونسبة 10 بالمئة أخرى قالت إن الانقطاع يحدث مرة شهرياً. وهناك اختلافات كبيرة بين المناطق الليبية التاريخية الثلاث في هذا الصدد. بينما الثلاثة أرباع (74 بالمئة) في الغرب و72 بالمئة في الجنوب قالوا إن الانقطاع يحدث بشكل يومي، فإن أقل من النصف في الشرق (45 بالمئة) قالوا الأمر نفسه. هذا يرجع جزئياً إلى كثرة انقطاع الشبكة بين الغرب والشرق. وفي الوقت نفسه، فإن شبكة الكهرباء في الشرق متصلة بالشبكة المصرية، ولعل هذا يزيد من اعتماديتها. كما أن البنية التحتية الخاصة بالشبكة وأعمال سرقة الخطوط والفساد والأضرار اللاحقة بمنشآت الطاقة بسبب المصادمات هي من الأسباب الرئيسية لأزمة الكهرباء في ليبيا. تعد انقطاعات الكهرباء المزمنة من العوامل الرئيسية المؤدية إلى احتجاجات مطلع يوليو/تموز 2022.

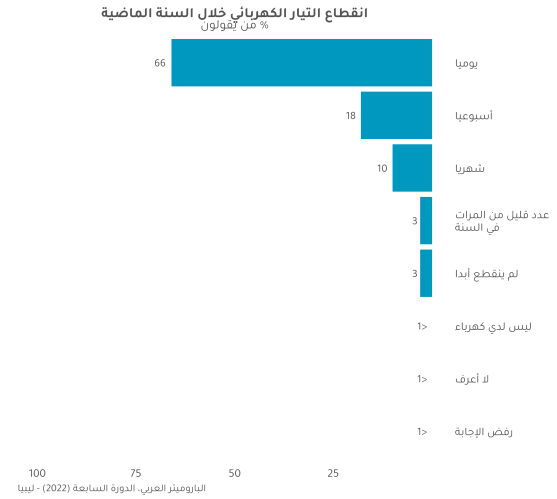

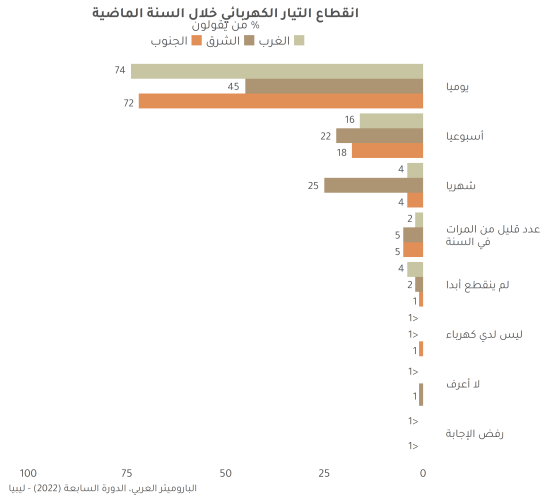

الفساد

لا يزال الفساد أحد التحديات الكبرى في ليبيا، حيث يقول الخُمس (21 بالمئة) إنه أهم تحدٍ يواجه البلاد. وترى الغالبية العظمى (89 بالمئة) إن الفساد سائد ومنتشر بدرجة كبيرة أو متوسطة على مستوى مؤسسات الدولة الوطنية. هذا المستوى لم يتغير كثيراً منذ 2014.

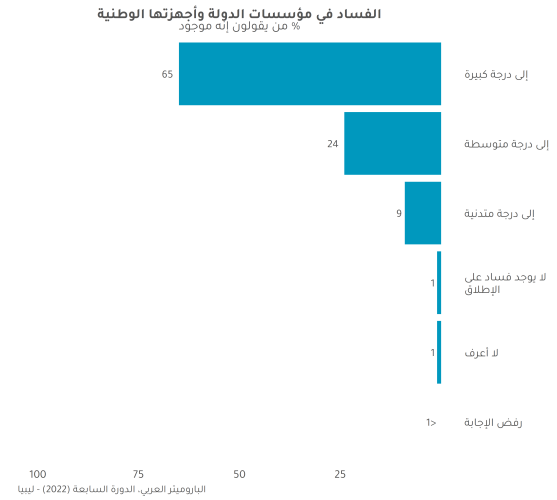

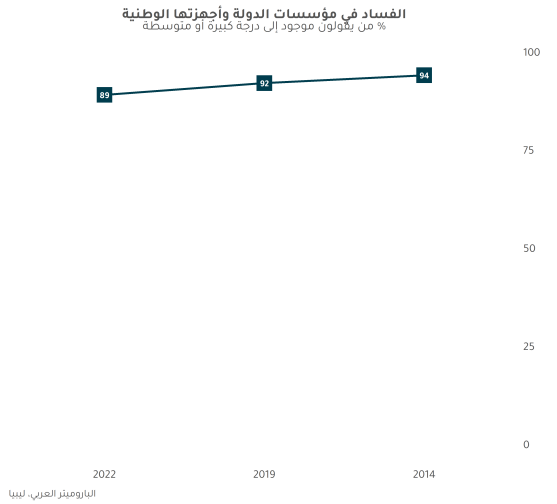

يقول ربع الليبيين فقط إن الحكومة تكافح الفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة. كما هو الوضع المتعلق بانتشار مدركات الفساد في أوساط الناس، فإن نسبة من يقولون إن الحكومة تكافح هذه المشكلة لم يشهد تغيراً يُذكر منذ استطلاع 2014. يُلاحظ أن سكان الشرق (50 بالمئة) والغرب (38 بالمئة) هم الأكثر إقبالاً على القول بأن الحكومة لا تفعل شيئاً لمكافحة الفساد، مقارنة بنظرائهم في الجنوب (24 بالمئة). يميل سكان الجنوب أكثر إلى القول بأن الحكومة تكافح الفساد بدرجة بسيطة (49 بالمئة يقولون ذلك). قد يكون هذا نتيجة لتهميش الجنوب لفترة طويلة، ما أدى إلى تدني سقف توقعات

الناس من الحكومة. بالمثل، فإن الليبيين الأعلى دخلاً هم الأكثر إقبالاً على القول بأن الحكومة تكافح الفساد (28 بالمئة) مقارنة بالأقل دخلاً (20 بالمئة).

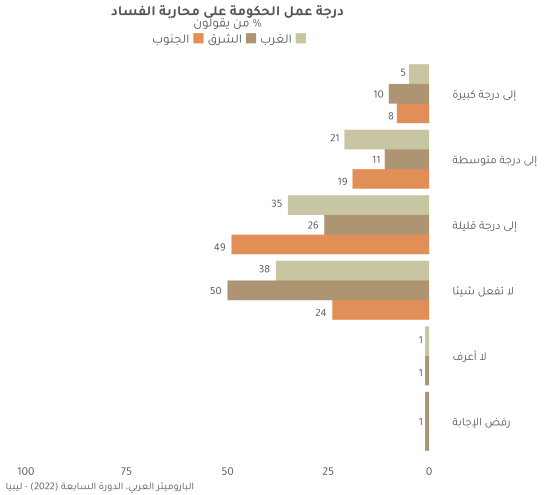

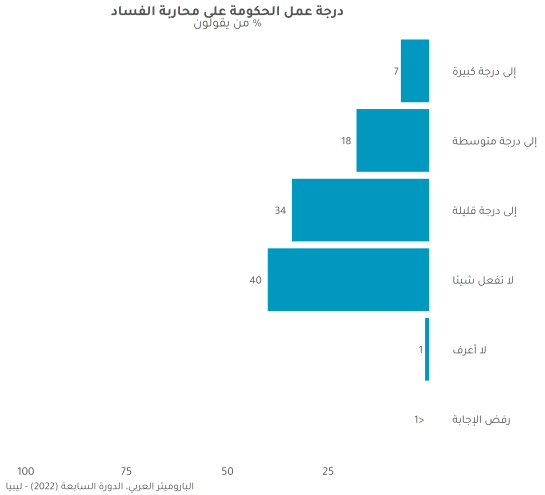

وليست الأمور أفضل على المستوى المحلي. فالغالبية العظمى تقول إن جميع المسؤولين (23 بالمئة) أو أغلبهم (55 بالمئة) على المستوى المحلي/البلديات فاسدون. ويقول أقل من الخُمس فقط (18 بالمئة) إن المسؤولين المحليين غير فاسدين.

الاقتصاد

شهد إنتاج النفط في ليبيا - وهو مصدر دخل البلاد الأساسي - اضطرابات متكررة منذ 2011. استغلت عدة أطراف ملف النفط كوسيلة لابتزاز الدولة في طرابلس من خلال وقف تصديره. أعمال وقف التصدير هذه ألقت بظلالها على الاقتصاد. ولم تؤد الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد إلا لتفاقم الأزمة. يقول أقل من الثلث (29 بالمئة) إن الوضع الاقتصادي الحالي جيد جدا أو جيد. ورغم ارتفاع هذه النسبة بعد أن كانت 21 بالمئة في 2019، فهي أقل من مستواها في 2014 (40 بالمئة).

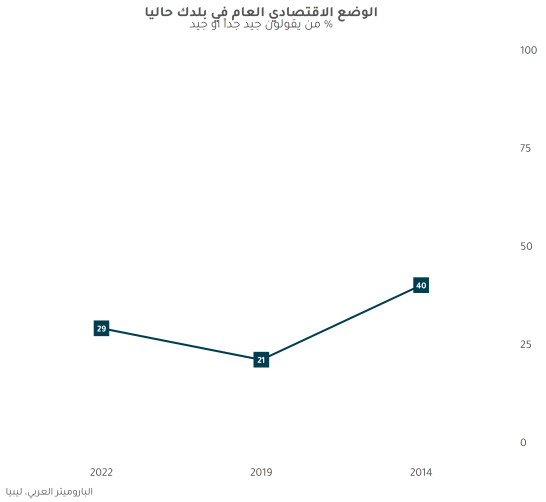

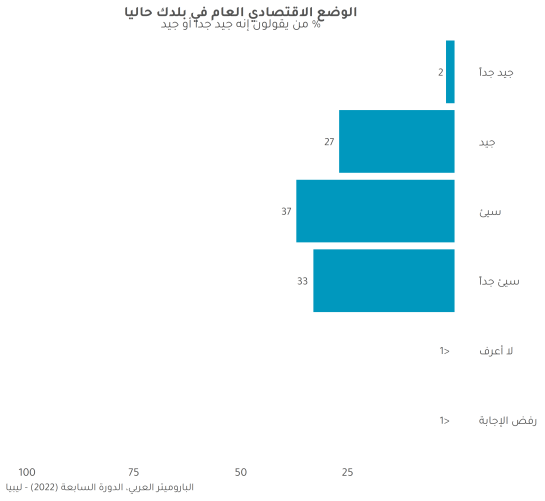

يتنامى إحباط وتشاؤم الليبيين فيما يخص الاقتصاد. هذا العام، يقول أقل من النصف (43 بالمئة) إن الاقتصاد سيتحسن كثيراً أو إلى حد ما. يشكل هذا تراجعاً كبيراً مقارنة بالوضع في عام 2014 عندما كان الثلثان (68 بالمئة) يتبنون نفس الرأي، وبعد أن قال 6 من كل 10 في 2019 الأمر ذاته. الليبيون في سن 30 عاماً فأكبر هم الفئة التي تميل للتفاؤل أكثر، بفارق 9 نقاط مئوية عن شريحة الشباب. بالمثل، فإن سكان الشرق متفائلون نوعاً ما، إذ يقول أكثر من نصفهم (57 بالمئة) إن الاقتصاد سيتحسن كثيراً أو سيتحسن إلى حد ما، مقارنة بـ 38 بالمئة في الغرب و3 من كل 10 أشخاص في الجنوب.

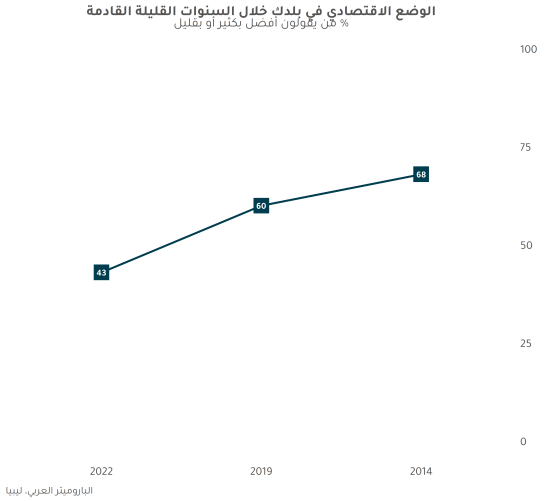

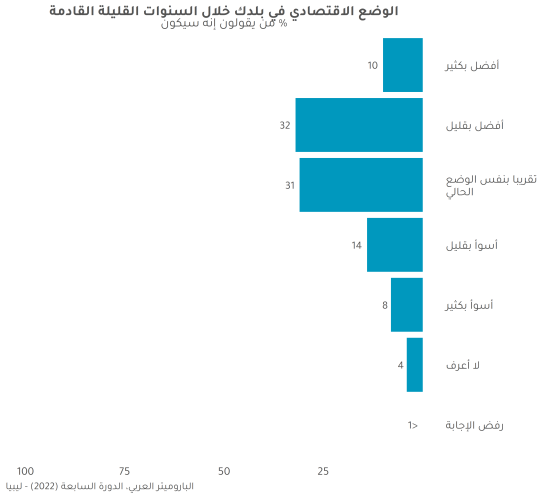

من دلائل تدهور الظروف الاقتصادية انعدام الأمن الغذائي. في السنوات الأخيرة، ألغت ليبيا الكثير من بنود الدعم الغذائي، ما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية في السوق. ومع تكرر اضطرابات إنتاج النفط المؤدية لتراجع قوة العملة الليبية ومع استمرار الصراع، تصاعدت معدلات التضخم عدة مرات في ليبيا منذ 2014. وأدت جائحة كورونا إلى ارتفاع الأسعار أكثر وأكثر. لم تفعل الحكومة الليبية الكثير لمكافحة هذه الزيادات في أسعار السلع الأساسية. في الوقت الحالي، يقول أغلب الليبيين إن الأداء الحكومي في الحفاظ على الأسعار سيئ (27 بالمئة) أو سيئ جداً (55 بالمئة).

عرض الباروميتر العربي على المواطنين العبارة التالية: "خفنا أن ينفد الغذاء قبل أن نؤمّن المال لشراء المزيد". يقول ثلثا الليبيين إن هذه العبارة صحيحة غالباً (29 بالمئة) أو أحياناً (38 بالمئة). الناس أصحاب الدخل الأقل يقبلون على تأييد هذه العبارة بفارق 15 نقطة مئوية، مقارنة بالأعلى دخلاً. ويقول النصف على الأقل (53 بالمئة) إنهم غالباً أو أحياناً يتعرضون لنفاد الطعام دون توفر المال لشراء المزيد. بالمثل فإن الأدنى دخلاً يقولون بواقع 12 نقطة مئوية أكثر إن هذا يحدث غالباً، مقارنة بالأعلى دخلاً.

يعتبر أغلب الليبيين (59 بالمئة) أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في ليبيا مشكلة كبيرة أو متوسطة. يسري هذا بصورة خاصة في الشرق حيث يُقبل الثلثان على هذا الرأي، مقارنة بنحو النصف في الغرب والجنوب.

ويرى نصف الليبيين تقريباً إن الفجوة قد اتسعت على مدار السنة الماضية. يُلاحظ أن الناس في الجنوب أقل إقبالاً على هذا الرأي بكثير (17 بالمئة) مقارنة بـ 58 بالمئة في الشرق و43 بالمئة في الغرب. نظراً لأن أغلب موارد ليبيا المالية متجمعة في المناطق الشمالية، فمن المرجح أن تظهر فجوة اللامساواة أكثر في الشمال مقارنة بالجنوب.

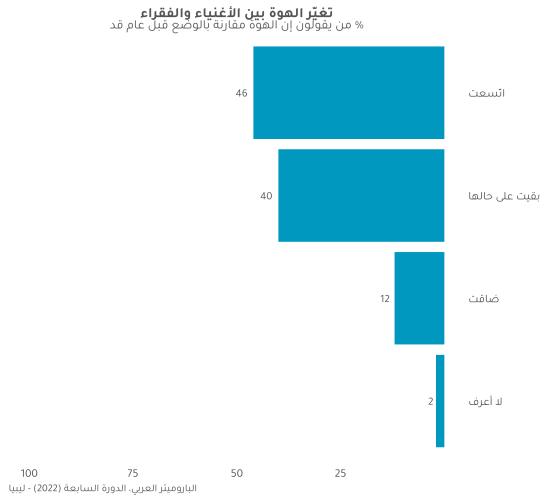

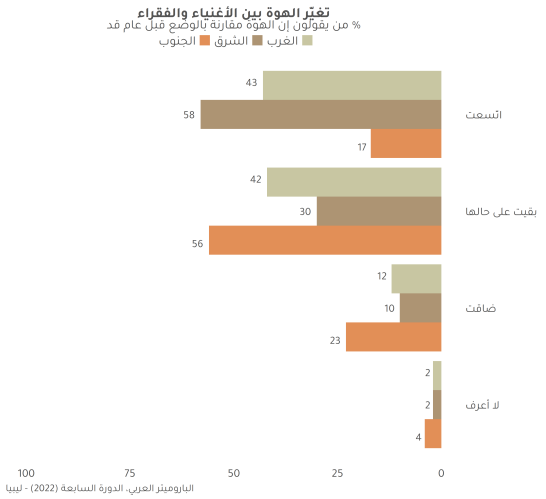

يقيّم المواطنون الأداء الحكومي في ملف التفاوت الاقتصادي تقييماً سلبياً، ويقبل على هذا الرأي الغالبية العظمى من المواطنين. يقول الربع فقط (27 بالمئة) إن أداء الحكومة جيد جدا أو جيد في تقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. يسري هذا على جميع الطبقات الاقتصادية. بينما يقيّم الثلث (32 بالمئة) من أصحاب الدخل الأعلى الأداء الحكومي في هذا الملف بصورة إيجابية، فإن الخمس فقط (21 بالمئة) من الأدنى دخلاً يشاركونهم الرأي نفسه.

يختلف الليبيون بوضوح حول "الوصفة" اللازمة لتحسين الوضع الاقتصادي. لدى سؤالهم عن الفعل الحكومي الأهم لتحسين الاقتصاد، تتباين الإجابات بقدر كبير. يقول الخمس (21 بالمئة) إن الاستقرار السياسي هو الشرط الأساسي لتحسين الظروف الاقتصادية. تنقسم البقية (أربعة أخماس الشعب تقريباً) على سياسات مثل تهيئة فرص العمل، وإصلاح التعليم ورفع الأجور والحد من التضخم والحد من التهريب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وقد كانت الفوارق بين نسب الإقبال على كل من هذه الخيارات أقل من 5 بالمئة.

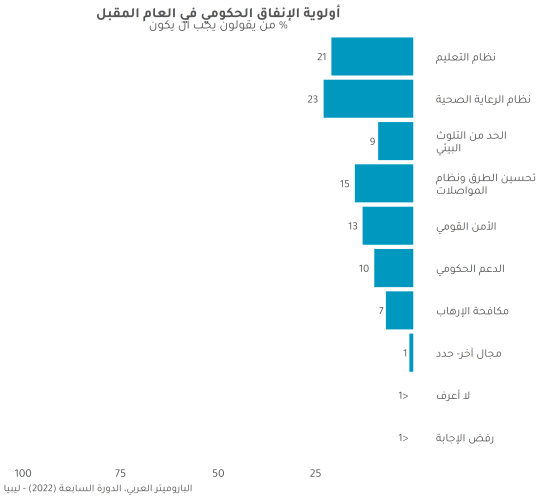

خلق فرص العمل

بينما يرى 15 بالمئة من الليبيين أن خلق فرص العمل هو أهم خطوة يمكن أن تلجأ إليها الحكومة لتحسين الاقتصاد، فإن الغالبية لديها فكرة واضحة حول القطاع الذي يجب خلق فرص العمل فيه. ترى نسبة الثلثين (62 بالمئة) إن على الحكومة خلق فرص العمل بالقطاع العام، بينما يفضّل الخمس فقط (19 بالمئة) أن تكون فرص العمل الجديدة بالقطاع الخاص. هذه النتائج تتفق مع التفضيلات الشخصية للناس فيما يخص التوظيف، حيث يقول الثلثان (69 بالمئة) إنهم يفضلون العمل بالقطاع العام مقارنة بالخمس الذين يقولون إنهم يفضلون القطاع الخاص. لا تزال مستويات التفضيل عالية رغم الاعتقاد الواسع بأن وظائف القطاع العام أصعب في الحصول عليها (78 بالمئة)، وتحتاج إلى واسطة أكثر (75 بالمئة) وأجورها أقل من القطاع الخاص (43 بالمئة للقطاع العام مقابل 49 بالمئة للقطاع الخاص).

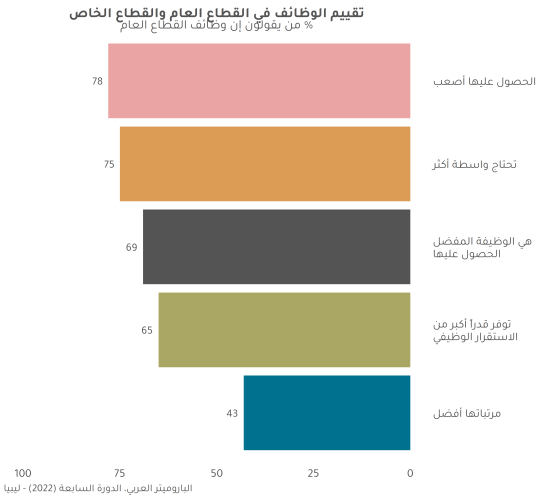

من أسباب تفضيل الليبيين لوظائف القطاع العام الأمان الوظيفي المصاحب لهذا العمل. يقول الثلثان (65 بالمئة) إن القطاع العام يقدم قدراً أكبر من الأمان الوظيفي، مقارنة بالربع (26 بالمئة) ممن يقولون إن القطاع الخاص أكثر أماناً.

الديمقراطية

كما هو الحال في عدد من دول المنطقة الأخرى، هنالك إحباط متنامٍ يشعر به المواطنون الليبيون من النظام السياسي. بعد 11 عاماً من انعدام الاستقرار والفوضى، يرغب الناس في إصلاحات سياسية عميقة تجلب سلاماً دائماً ومستداماً في البلاد. في الوقت الحالي، يقول نصف الليبيين (47 بالمئة) إنهم يرغبون في الإصلاحات على دفعة واحدة. هذه النسبة تضاعفت بمقدار الضعفين مقارنة بعام 2019 عندما كانت النسبة 16 بالمئة فقط. بالمثل، فإن نسبة الراغبين في الإصلاحات التدريجية قد تضاءلت من ثلاثة أرباع السكان في 2019 إلى 42 بالمئة فحسب هذا العام.

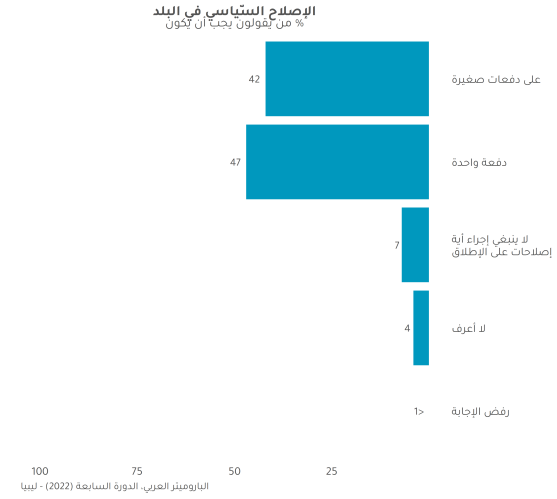

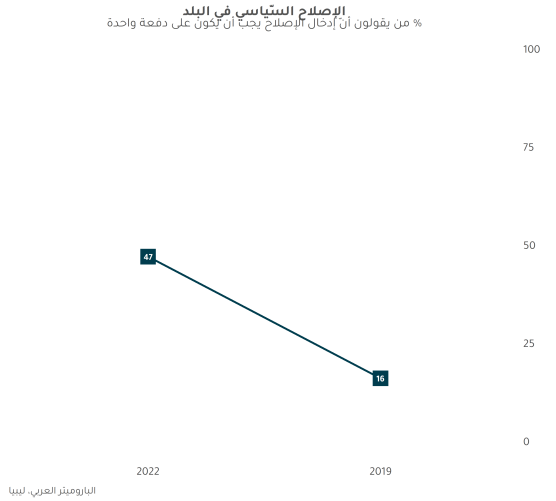

مع المطالبة بالإصلاحات، يشعر الناس أيضاً بقلق متزايد إزاء القيود المحتملة للنظام الديمقراطي. يقول 6 من كل 10 ليبيين إنهم يؤيدون بشدة أو يؤيدون مقولة إن الأداء الاقتصادي ضعيف في النظم الديمقراطية. أصحاب المستويات التعليمية الأعلى ومن يبلغون من العمر 30 عاماً على الأقل يقبلون أكثر على هذا الرأي مقارنة بأصحاب المستويات التعليمية الأقل والشباب، بهامش 12 نقطة مئوية. يُلاحظ أن المواطنين في الشرق والغرب يقبلون أكثر على هذا الرأي مقارنة بسكان الجنوب، حيث يقول النصف إنهم يعارضون (38 بالمئة) أو يعارضون بشدة (14 بالمئة) الادعاء بأن الأداء الاقتصادي في الديمقراطيات ضعيف. لكن المدهش أكثر حدوث قفزة كبيرة في نسبة من يعتنقون هذا الرأي في ليبيا مقارنة بالأعوام الماضية. ففي 2019 كان الثلث فقط (34 بالمئة) يعتنقون هذا الرأي، ما يعني أن نسبة هذا العام (61 بالمئة) تمثل قفزة بواقع 27 نقطة مئوية.

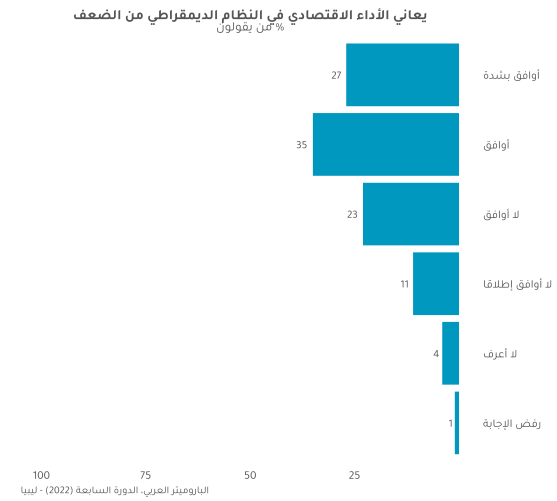

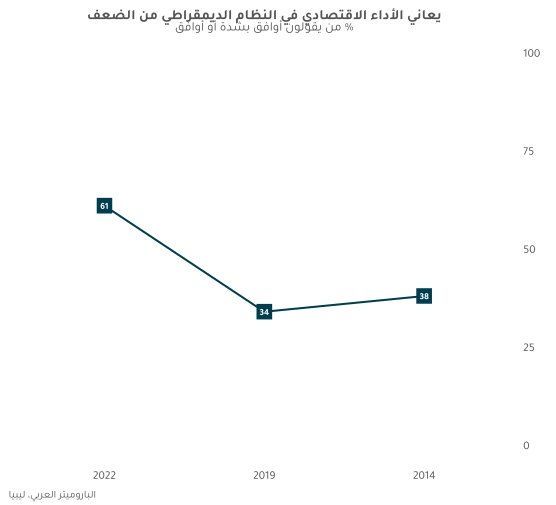

ولقد تم توثيق زيادات مماثلة في الأسئلة الأخرى المتصلة بالنظام الديمقراطي. إذ يؤيد 6 من كل 10 ليبيين بشدة أو يؤيدون مقولة أن النظم الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل. يشكل هذا زيادة بواقع 23 نقطة مئوية مقارنة بنسب 2019 عندما أقبل على هذا الرأي 37 بالمئة فقط. الليبيون أصحاب الدخول الأقل يعتنقون هذا الرأي أكثر من الشرائح الأعلى دخلاً

بواقع 10 نقاط مئوية. بالمثل، فإن الأكبر سناً (30 عاماً فأكبر) يوافقون على هذه المقولة أكثر من الشباب (64 بالمئة مقابل 56 بالمئة). هنا أيضاً، تبين أن سكان الجنوب يرفضون أكثر فكرة أن الديمقراطية غير حاسمة، مقارنة بالغرب والشرق. يقول أكثر من نصف المواطنين في المنطقة الجنوبيو إنهم يختلفون مع هذه المقولة (41 بالمئة مقابل 26 بالمئة في الغرب و23 بالمئة في الشرق) أو يختلفون معها بشدة (14 بالمئة مقارنة بثمانية بالمئة في الغرب وسبعة بالمئة في الشرق).

كذلك تتشابه نسب الإقبال على الآراء حول سؤال فعالية حفاظ الديمقراطية على الاستقرار؛ إذ يقول 6 من كل 10 ليبيين إنهم يؤيدون بشدة أو يؤيدون فكرة أن النظم الديمقراطية غير فعالة في هذا الصدد. كانت هذه النسبة تبلغ الثلث (34 بالمئة) في 2019. يقول نحو نصف سكان الجنوب إنهم يختلفون مع هذه المقولة (42 بالمئة) أو يختلفون بشدة (6 بالمئة) مقارنة بالثلث فقط ممن يختلفون معها في الغرب أو الشرق.

ومع الإقرار بالقيود والضغوط المختلفة على الديمقراطية، مازال ثلثيّ الليبيين (69 بالمئة) يرون أنه رغم هذه المشاكل، تعد الديمقراطية أفضل من النظم الأخرى. هذا المستوى من الدعم للديمقراطية كأفضل نظام لم يتغير بدرجة تُذكر منذ 2019 عندما بلغت النسبة الثلاثة أرباع (74 بالمئة). على أنه وبالنظر إلى مقياس أقوى، فإن نسبة كبيرة دون الأغلبية (38 بالمئة) تقول إن الديمقراطية هي النظام الوحيد الصالح للحكم. في الوقت نفسه، يقول 3 من كل 10 أشخاص إن الحكومة غير الديمقراطية قد تكون مفضلة أحياناً (28 بالمئة) أو أن نوع الحكومة لا يهم (29 بالمئة). يختلف هذا عن مستويات 2019 عندما قال 58 بالمئة إن الديمقراطية أفضل دائماً (حدث تراجع بواقع 20 نقطة هذا العام)، وقال 15 بالمئة إن النظم غير الديمقراطية مفضلة أحياناً (زيادة 13 نقطة مئوية) وقال 17 بالمئة إن نوع الحكومة لا يهم (زيادة 12 نقطة مئوية). لعل هذا يعكس الإحباط المتزايد من الموقف السياسي في ليبيا، إذ يركز الناس على النتائج لا العمليات والأدوات المؤدية إليها.

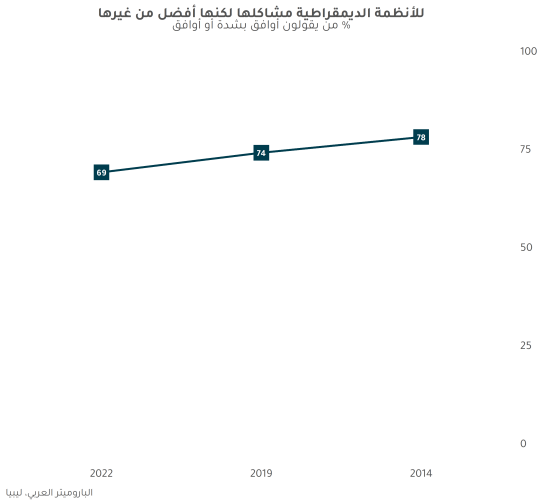

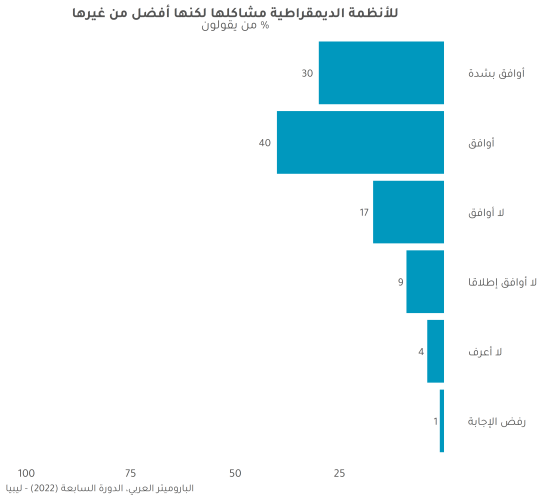

يعزز من الاستنتاجات حول هذه النقطة أن ثلاثة أرباع السكان (77 بالمئة) يؤيدون بقوة أو يؤيدون فكرة أن نوع الحكومة لا يهم طالما هي قادرة على حل مشاكل البلاد الاقتصادية. كما تقول نسبة مشابهة (75 بالمئة) إنه لا يهم أن تكون الحكومة ديمقراطية أو غير ديمقراطية طالما تحافظ على الاستقرار والنظام. وعلى نفس المسار، يقول 7 من كل 10 ليبيين (71 بالمئة) إن "البلد يحتاج إلى قائد قادر على الالتفاف حول القوانين عند الضرورة لإنجاز المطلوب".

المشاركة المدنية

معدلات الاهتمام بالسياسة في ليبيا منخفضة، حيث يقول الربع فقط إنهم مهتمون للغاية أو مهتمون بالسياسة. تُعرب الغالبية العظمى عن اللامبالاة بالسياسة ويقول 4 من كل 10 أشخاص إنهم غير مهتمين، بينما يقول الثلث (35 بالمئة) إنهم غير مهتمين إطلاقاً بالسياسة. الشباب والأقل تعليماً والنساء هم الأكثر إقبالاً على القول باللامبالاة بالسياسة مقارنة بالأكبر سناً والأعلى تعليماً والرجال. لم تتغير معدلات الاهتمام بالسياسة كثيراً منذ 2019 عندما قال 22 بالمئة من الليبيين إنهم غير مهتمين إطلاقاً أو غير مهتمين بها. تبقى هذه المستويات دون مستويات 2014 عندما أعرب 42 بالمئة

عن اهتمامهم بالسياسة. هذا الانحسار يرجح أنه يعكس إحباطاً عاماً إزاء المسار الذي تمضي إليه البلاد منذ اندلاع الحرب الأهلية في صيف 2014.

ترى أقلية من الليبيين أن الحكومة تستجيب لمطالب الناس. يقول ما لا يزيد عن الخُمس (18 بالمئة) إن الحكومة تستجيب للغاية أو إلى حد بعيد. ويقول النصف تقريباً (46 بالمئة) إنها غير مستجيبة بدرجة كبيرة بينما يقول الثلث (35 بالمئة) إنها غير مستجيبة إطلاقاً. يُلاحظ أن الناس في الغرب يقبلون بمقدار الضِعف على القول بأن الحكومة تستجيب للمطالب الشعبية مقارنة بسكان المنطقتين الجنوبية والشرقية. لعل هذا بسبب القرب الجغرافي من العاصمة، حيث تتركز القوى السياسية الليبية. رغم هذا التباين الجغرافي، فإن أقلية صغيرة (أقل من الربع) في الغرب تقول إن الحكومة مستجيبة لمطالب الناس.

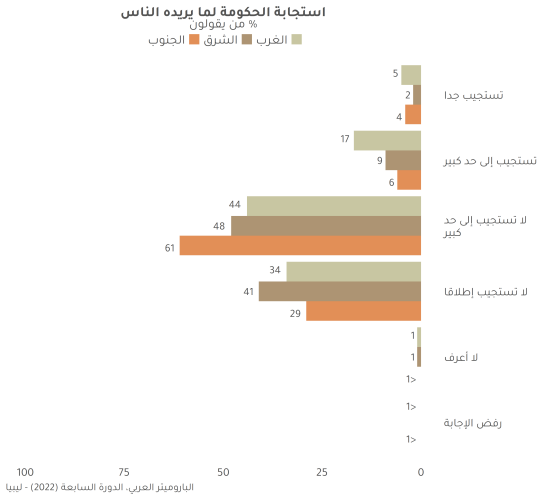

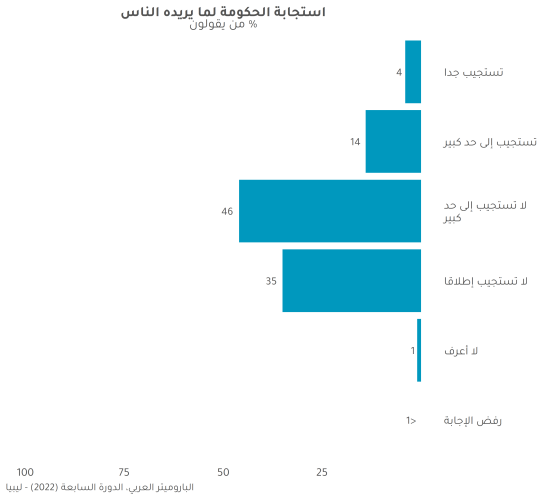

إضافة إلى هذا التصور السائد عن عدم استجابة الحكومة وتلبيتها لمطالب الناس، ثمة اختلاف وتباين في تقديرات المواطنين للسبل الفعالة للتأثير على الحكومة. يقدّر الخُمس (21 بالمئة) أن المظاهرات هي الوسيلة الأكثر فعالية، بينما يقول أقل من الخمس إنها الناشطية عبر الإنترنت (16 بالمئة) أو العمل من خلال حزب سياسي (15 بالمئة) أو "لا شيء يؤثر" (15 بالمئة). يُلاحظ أن أصحاب التعليم الجامعي وحملة الدرجات العلمية الأعلى يقبلون أكثر على اعتبار المظاهرات والاحتجاج الوسيلة الأعلى فعالية للتأثير على الحكومة، مقارنة بأصحاب التعليم الثانوي فقط أو أقل، بهامش 10 نقاط مئوية. في المقابل، فإن أصحاب المستويات التعليمية الأقل يقبلون أكثر (بواقع 8 نقاط مئوية) على القول بأن العمل عبر الأحزاب السياسية هو الوسيلة الفعالة. المفارقة هنا أن هذه وسائل التأثير هذه تظهر أيضاً على قائمة السبل الأقل فعالية للتأثير على الحكومة. إذ يقول الربع (23 بالمئة) إن التظاهر هو أقل السبل فعالية، ويقول 16 بالمئة إن الوسيلة الأقل فعالية هي الناشطية عبر الإنترنت، ويعتبر 13 بالمئة إنها العمل عبر حزب سياسي، وتبلغ نسبة من يرون إن "الكتابة/رفع الشكوى للمسؤولين" أقل السبل فعالية 13 بالمئة.

نظراً لهذه النتائج، ليس الغريب أن يقول أغلب الليبيين (76 بالمئة) إنهم لم يحضروا أي مظاهرات خلال العام الماضي. يقول الربع فقط إنهم شاركوا مرة واحدة (9 بالمئة) أو أكثر من مرة (14 بالمئة). المدهش أكثر هي نتائج الناشطية عبر الإنترنت، حيث يقول 9 بالمئة فقط إنهم حضروا أو شاركوا في فعالية عبر الإنترنت تهدف إلى حل مشكلة مجتمعية. بالمثل، فإن أغلب الليبيين يقولون إنهم لا ينتمون إلى أي حزب سياسي وبالتالي لم يحصد أي حزب دعم عُشر السكان حتى.

احتجاجات يوليو

على خلفية حالة الجمود السياسي والاستقطاب المؤسسي، خرج آلاف الليبيين إلى الشوارع في عدة مدن يوم 1 يوليو/تموز 2022. أعرب المتظاهرون عن غضبهم من إخفاقات النخب السياسية التي أدّت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لليبيين. كانت انقطاعات الكهرباء المزمنة وانعدام الأمان والإخفاق في إجراء الانتخابات هي الأسباب الرئيسية التي دفعت المتظاهرين للخروج إلى الشوارع. رغم كون المظاهرات متزامنة، فقد كان التنسيق بينها عبر المدن المختلفة تنسيقاً بسيطاً، غير مُحكم. هذا التنظيم غير المُحكَم ظهر في عدم توحيد المطالب والقيادات، إذ قامت مجموعات مختلفة بالتنسيق وتنظيم المسيرات

والمشاركة، عبر مختلف المدن. على أن نقص القيادة ثبت كونه إيجابياً إذ حرم الساسة من اعتبار المظاهرات مخطط من حزب أو طرف بعينه. من اللحظات المهمة في مظاهرات يوليو/تموز مداهمة مقر مجلس النواب في طبرق قبل إشعال النار في المبنى. اتهم المتظاهرون في أغلب مدن شرق ليبيا أعضاء مجلس النواب بالخيانة والفساد. أهمية هذا الاحتجاج تمثلت في أنه أظهر ضعف الدعم الممنوح لمجلس النواب حتى في طبرق التي عمل منها المجلس على مدار السنوات الثماني الماضية. هذا الدعم الضعيف يظهر من استطلاعات الباروميتر العربي وزاد ظهوره بعد الاحتجاجات. في عدة مدن، طالب المتظاهرون بحلّ جميع الأجسام السياسية، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الاستقرار الوطني المعينة من مجلس النواب في مارس/آذار 2022. طالب المتظاهرون أيضاً بتحسين شبكة الكهرباء وبحل مشكلة التضخم الاقتصادي في ليبيا. من المطالب الأساسية التي ظهرت عبر مختلف المظاهرات في مختلف المدن، الدعوة إلى إجراء الانتخابات. قال المتظاهرون إن النخب السياسية فشلت في تنظيم الانتخابات في ديسمبر/كانون الأول 2021 وتستمر في الاستفادة من السلطة والمال، مع إرجاء الانتخابات. تولّدت عن مظاهرات يوليو/تموز عدة مجموعات ناشطة، منها حراك شباب مصراتة لتصحيح المسار. تقابل مؤسسو الحراك المذكور أثناء احتجاجات مصراتة في الأول من يوليو/تموز واتفقوا على تشكيل الحراك لضمان استمرار الجهود ومتابعة تنفيذ المطالب. في أغسطس/آب نظم الحراك مظاهرة وأصدر بياناً دعا فيه إلى إجراء انتخابات برلمانية عاجلة لتشكيل سلطة تشريعية جديدة قادرة على تشكيل حكومة موحدة وحل الأزمة الدستورية.

الحريات

لقد تحسنت تصورات المواطنين فيما يخص الحريات المدنية، مقارنة بتصوراتهم قبل 3 سنوات. يقول 4 من كل 10 ليبيين إن حرية التعبير مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة هذا العام. يمثل هذا زيادة من الربع فقط (24 بالمئة) الذين كانوا يعتنقون هذا الرأي في 2019. إلا أن هذه النسبة تبقى دون مستويات 2014 كثيراً، عندما اعتنق هذا الرأي 71 بالمئة من الليبيين.

بالمثل، يقول 45 بالمئة من المواطنين إن حرية الإعلام مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة في ليبيا. يمثل هذا تراجعاً من نسبة 70 بالمئة في 2014. الشباب هم الأكثر إقبالاً على اعتناق هذا الرأي مقارنة بالأكبر سناً (50 بالمئة مقابل 39 بالمئة).

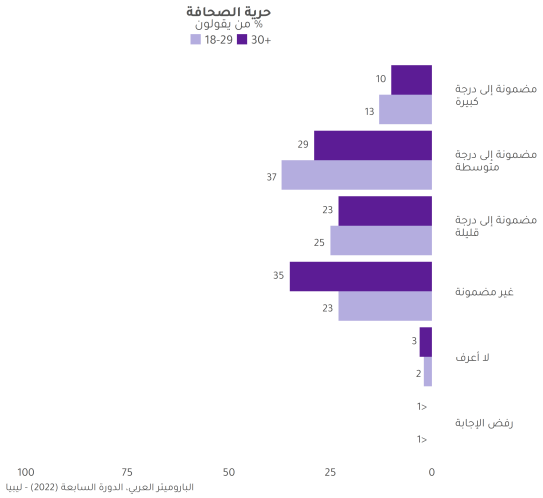

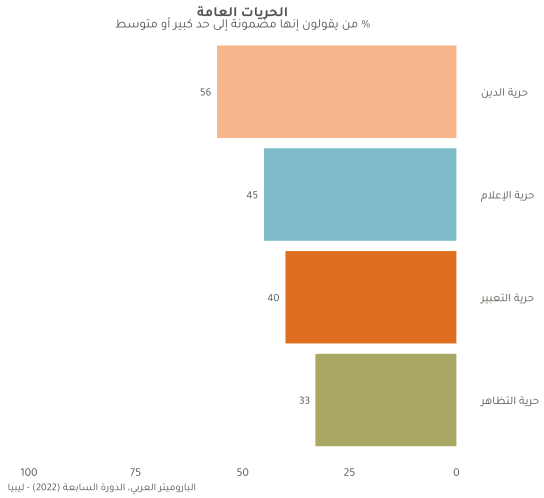

تقف تصورات الناس حول مدى توفر حرية التظاهر عند درجة أقل. إذ يقول الثلث فقط إن هذه الحرية مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة. مقارنة باستطلاع 2019، يمثل هذا زيادة بواقع 12 نقطة. لكن النسبة كانت ثلاثة أرباع (74 بالمئة) في 2014، لتبلغ الثلث فقط هذا العام، وهو ما يعد التغير الأكبر. تقول نسبة كبيرة (40 بالمئة) إن حرية المشاركة في المظاهرات السلمية غير مكفولة إطلاقاً.

يبدو أن المواطن الليبي غير قابل لأية محاولات للحد من حرية التعبير من طرف الحكومة. يقول 1 من كل 10 فقط (11 بالمئة) إنه من المبرر دائماً أن تحدّ الحكومة من حرية التعبير أثناء حالات الطوارئ. بينما يقول النصف تقريباً (48 بالمئة) إن هذه التصرفات قد تكون مبررة في بعض الحالات، وهناك أقلية كبيرة (38 بالمئة) تقول إنها غير مبررة في أي ظرف.

والناس أقل رفضاً للحد من حرية الإعلام. يقول الخمس (22 بالمئة) إنه من المبرر دائماً أن تحد الحكومة من حرية الإعلام أثناء حالات الطوارئ العامة، بينما يقول 45 بالمئة إن هذا مبرر أحياناً، وبالمقابل يرى 3 من كل 10 فقط (29 بالمئة) إن هذه التصرفات غير مبررة على الإطلاق.

الهجرة

يقول خُمس الليبيين إنهم يفكرون في الهجرة من بلدهم. الشباب هم الأكثر إقبالاً على الرغبة في الهجرة مقارنة بالأكبر سناً (24 بالمئة مقابل 17 بالمئة). إلا أنه لا توجد اختلافات تُذكر بين الفئات الديمغرافية الأخرى، مثل المواطنين من مختلف المستويات التعليمية، أو بحسب النوع، أو الدخل أو المناطق الجغرافية. يُظهر هذا أن الرغبة في الهجرة في ليبيا لا تقتصر على فئة بعينها، إنما يفكر الليبيون من مختلف التقسيمات السكانية في الهجرة بنفس المستوى.

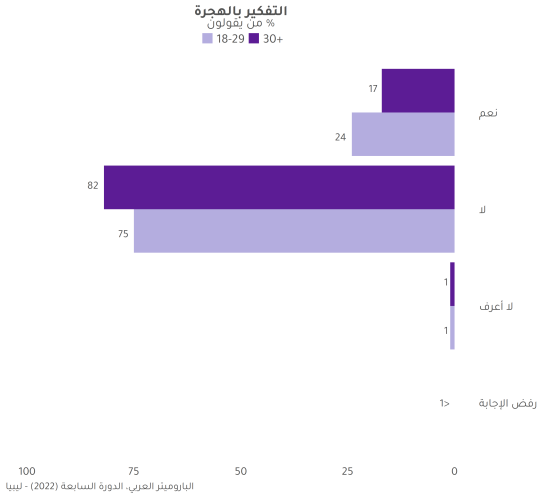

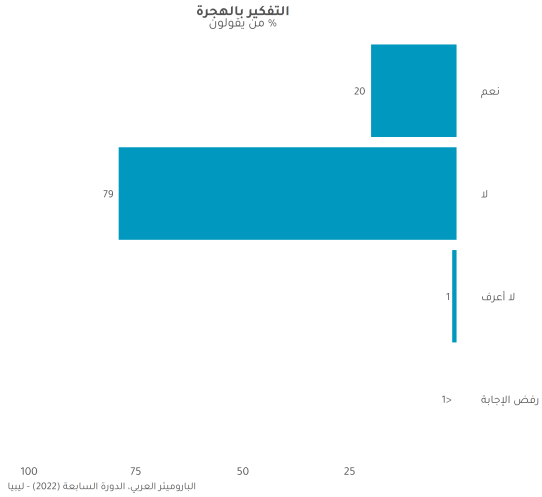

من بين المهاجرين المحتملين في ليبيا، يقول النصف على الأقل (53 بالمئة) إن الظروف الاقتصادية هي السبب الرئيسي لرغبتهم في الهجرة. هذه أقل نسبة من بين جميع الدول التي شملها استطلاع الدورة السابعة من الباروميتر العربي، باستثناء الكويت، حيث رغبة المواطنين في الهجرة أقل. يذكر 3 من كل 10 مهاجرين محتملين مشكلات أمنية بينما يذكر الخُمس الفساد، ويذكر 16 بالمئة البحث عن فرص تعليمية، في حين يقول 15 بالمئة إن ما يدفعهم للتفكير بالهجرة هو الأوضاع السياسية.

يفضل الراغبون في الهجرة أن ينتقلوا إلى دول غربية، لا دول خليجية أو مناطق أخرى من العالم. ألمانيا وإيطاليا هما المقصدان المفضلان للراغبين في الهجرة (23 بالمئة و22 بالمئة على التوالي) ثم كندا (20 بالمئة) والولايات المتحدة الأمريكية (13 بالمئة) وتركيا (11 بالمئة).

يقول 4 من كل 10 راغبين في الهجرة من ليبيا إنهم قد يهاجرون حتى لو لم تتوفر لهم الأوراق الرسمية اللازمة. أصحاب التعليم الثانوي أو أقل يُقبِلون أكثر من حملة الشهادات الجامعية على اعتناق هذا الرأي، بهامش 9 نقاط مئوية. والرجال يقبلون على هذا الرأي أكثر من النساء بواقع الضعف (54 بالمئة مقابل 25 بالمئة).

قضايا النوع الاجتماعي

لم تتغير آراء الناس في ليبيا حول الأدوار الجندرية كثيراً على مدار السنوات الثماني الماضية. في الوقت الحالي، يرى ما لا يزيد عن الربع (23 بالمئة) أن التعليم الجامعي للرجال أهم منه للنساء. هذا المستوى مماثل لمستوى الإقبال على هذا الرأي في 2014 (24 بالمئة) ولا يزيد كثيراً عن عام 2019 (15 بالمئة).

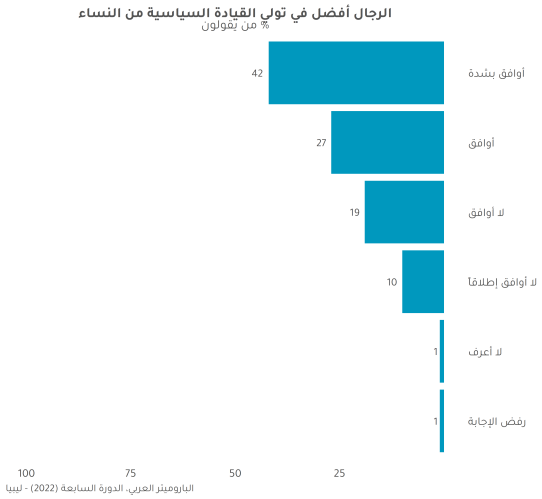

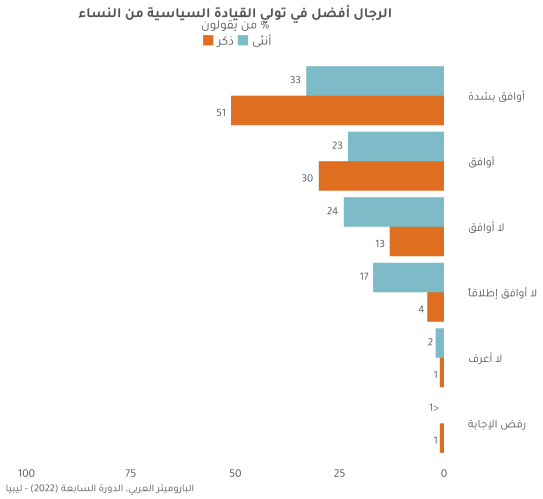

وعلى الساحة السياسية، يستمر الليبيون في البحث عن قيادة الرجال، إذ يرى الثلثان أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية مقارنة بالنساء. هذا المستوى مماثل لنظيره في 2019 (70 بالمئة) وليس أقل بدرجة تُذكر عن 2014 (76 بالمئة). رغم بذل بعض الجهود لتحسين مستوى مشاركة النساء في السياسة، مثل تعهد حكومة الوحدة الوطنية أمام ملتقى الحوار السياسي الليبي في يناير/كانون الثاني 2021 بتخصيص 30 بالمئة من مقاعد الجكومة للنساء، وتعيين أول وزيرة للخارجية، فإن التأثير الاجتماعي لهذه الإجراءات يبدو محدوداً. بينما الرجال (81 بالمئة) يقبلون أكثر على هذا الرأي، تقول أكثر من نصف النساء إن الرجال قادة سياسيين أفضل مقارنة بالنساء.

كما أن الآراء حول دور المرأة في الحياة الخاصة ظلت كما هي منذ 2019. يقول ثلثا الليبيين تقريباً إنه يجب أن يكون للرجل القرار النهائي في جميع شؤون الأسرة. وبينما يعتنق ثلاثة أرباع الرجال هذا الرأي (73 بالمئة) فإن نصف النساء على الأقل (52 بالمئة) يقبلن عليه أيضاً.

العِرق

هناك انقسام واضح بين المواطنين في آرائهم حول التمييز العنصري في ليبيا، حيث يقول نصف الناس إنها مشكلة ويقول النصف الآخر إنها ليست كذلك. نرى هذا بشكل أوضح في المنطقة الشمالية من ليبيا، سواء في الشرق أو الغرب. المسألة مختلفة في الجنوب، حيث يقول الثلثان (62 بالمئة) إن التمييز العنصري مشكلة. ولدى السؤال عن التمييز ضد الأفراد داكني البشرة، يقول أقل من النصف إنه قائم بدرجة كبيرة أو متوسطة. والناس في الجنوب هم الأكثر اعتناقاً لهذا الرأي (64 المئة)، مقارنة بسكان الغرب (48 بالمئة) والشرق (36 بالمئة). يُلاحظ أنه بينما يقول 7 بالمئة فقط من سكان الجنوب إن التمييز ضد داكني البشرة غير موجود إطلاقاً، فإن ربع سكان الغرب (27 بالمئة) و4 من كل 10 (39 بالمئة) في الشرق يقولون المثل. كما أن سكان الجنوب يقبلون أكثر من سكان الشرق والغرب بمقدار ثلاثة أمثال على القول بأنهم تعرضوا شخصياً عدة مرات للتمييز (24 بالمئة مقابل 8 بالمئة).

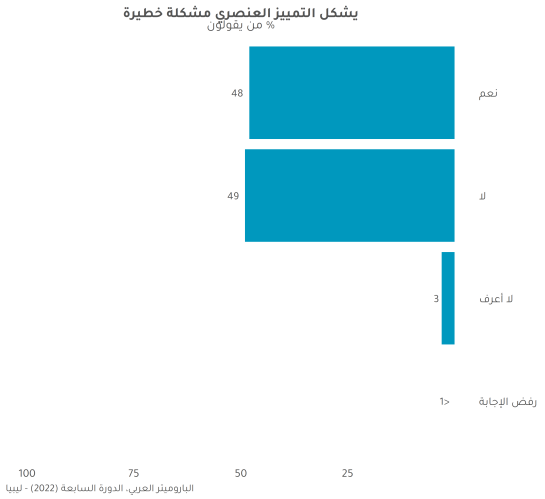

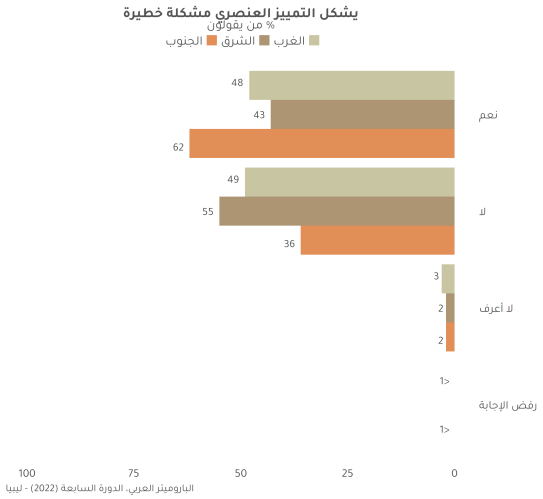

البيئة

بالنسبة إلى الليبيين، فإن التحديات البيئية الأساسية متصلة بالمياه، إذ يذكر النصف إما تلوث مياه الشرب أو تلوث مصادر المياه، أو عدم كفاية هذه الموارد في المقام الأول. هذا الأمر ليس غريباً بالنظر للمخاوف الاقليمية والدولية المتنامية إزاء قضية الأمن المائي. هناك تحدٍ بيئي مهم آخر هو إدارة النفايات، حيث يصنف الخُمس هذا الملف بصفته أكبر تحدٍ بيئي. تعاني عدة مدن ليبية من عدم فاعلية نظم إدارة النفايات، ما أدى إلى عدة حالات من تراكم قمامة في الشوارع وإلى ظهور مكبات نفايات عشوائية. التباين المناطقي في تقدير المواطنين لأهمية التحديات البيئية كبير جداً. على سبيل المثال بينما يذكر الثلث (34 بالمئة) في الشرق إدارة النفايات كأكبر تحدٍ، فإن الربع فقط (28 بالمئة) في الجنوب وأقل من الخمس (15 بالمئة) في الغرب يذكرون الأمر ذاته. ويعد تلوث مصادر وممرات المياه مشكلة كبيرة في الغرب، حيث يقول الربع (27 بالمئة) إنها أكبر تحدٍ بيئي. وذكر هذه المشكلة كأكبر تحدٍ 11 بالمئة أو أقل في المنطقتين الأخريين. ويعتبر تلوث مياه الشرب في تقدير 3 من كل 10 أشخاص في الجنوب أكبر تحدٍ، بينما تبلغ النسبة أقل من الخمس في الغرب وفي الشرق.

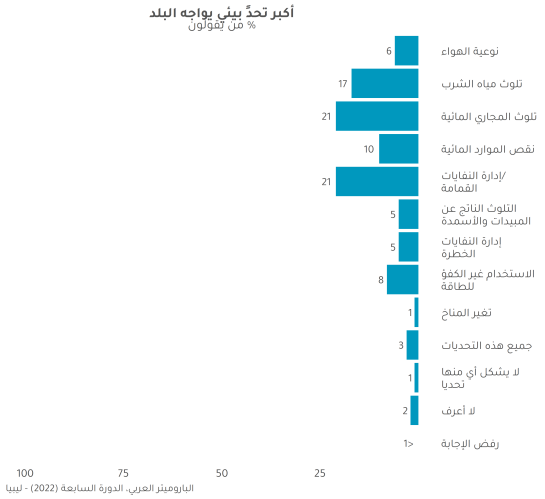

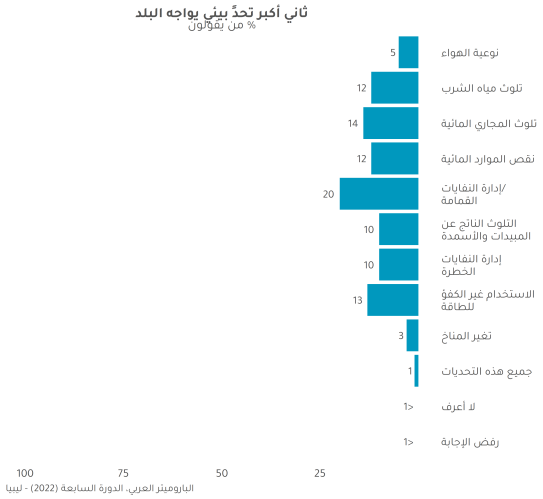

يرى ثلثا الليبيين (70 بالمئة) إن عدم توفر الوعي البيئي بين المواطنين يسهم في زيادة التحديات البيئية بدرجة كبيرة أو متوسطة. نرى هذا بشكل أوضح في المنطقة الغربية حيث يعتنق هذا الرأي ثلاثة أرباع المواطنين مقارنة بالثلثين في الجنوب والشرق. بالمثل، يقول الثلثان إن عدم توفر الإنفاق الحكومي على البيئة يسهم في ارتفاع مستوى التحديات بدرجة كبيرة أو متوسطة. وسكان الغرب هم الأكثر إقبالاً على هذا الرأي مقارنة بنظرائهم في مناطق ليبيا الأخرى. ورغم ذلك، يصنّف الناس البيئة من بين أقل الأولويات أهمية (9 بالمئة فقط) فيما يخص الإنفاق الحكومي خلال العام المقبل.

العلاقات الدولية

تعد الصين - من بين القوى الدولية - أكثر شعبية من الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا. بينما يقول النصف (49 بالمئة) إنهم يحملون آراء إيجابية للغاية أو إلى حد ما تجاه الصين، فإن 37 بالمئة فقط يقولون المثل عن الولايات المتحدة الأمريكية. يُلاحظ أن الشباب يقبلون على اعتناق آراء إيجابية أكثر نحو الولايات المتحدة الأمريكية بفارق 6 نقاط مئوية عن الأكبر سناً (41 بالمئة مقابل 35 بالمئة). السعودية هي الدولة الأعلى شعبية في تقدير المواطنين الليبيين، إذ يقول أكثر من النصف (56 بالمئة) إنهم يحملون آراء إيجابية أو إيجابية للغاية تجاه المملكة. وفي الوقت نفسه فإن إيطاليا (37 بالمئة) والمملكة المتحدة (38 بالمئة) أقل شعبية.

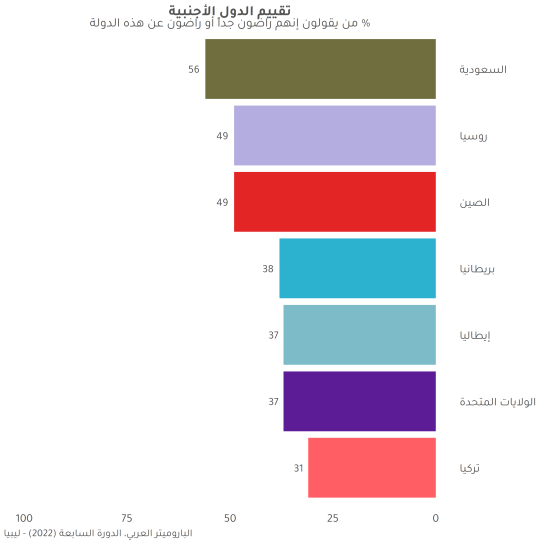

رغم تدخلاتها في ليبيا عن طريق مجموعة فاغنر، فإن روسيا تحظى بصورة إيجابية لدى نصف المواطنين (49 بالمئة). من المدهش أن الآراء تجاه روسيا أكثر إيجابية في الغرب (55 بالمئة) والجنوب (53 بالمئة) مقارنة بالشرق (35 بالمئة)، ما يُظهر أن الآراء حول روسيا لا ترتكز بالضرورة على تدخلها في ليبيا. تركيا دولة أخرى متدخلة في الشأن الليبي، لكنها تحظى باستحسان 3 من كل 10 ليبيين فقط (31 بالمئة). الآراء الإيجابية تجاه تركيا أكثر في الغرب منها في الشرق والجنوب.

تتشابه نسب المواطنين الراغبين في تحسين العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى، مع نسب شعبية الدول أعلاه. يقول نصف الليبيين إنهم يرغبون في علاقات اقتصادية أقوى مع روسيا (51 بالمئة) والصين (50 بالمئة) والسعودية (49 بالمئة). شهدت هذه النسب تراجعاً بالنسبة لأخر دولتين، من 63 بالمئة في حالة الصين و56 بالمئة بالنسبة للسعودية، في 2019. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتركيا، فقد شهدتا زيادة في نسبة الليبيين الراغبين في علاقات اقتصادية أقوى. في حالة الولايات المتحدة الأمريكية يُعرب 43 بالمئة عن هذه الرغبة مقارنة بـ 37 بالمئة في 2019. بالنسبة لتركيا، يقول 37 بالمئة إنهم يفضلون علاقات اقتصادية أقوى، مقارنة بـ 29 بالمئة في 2019.

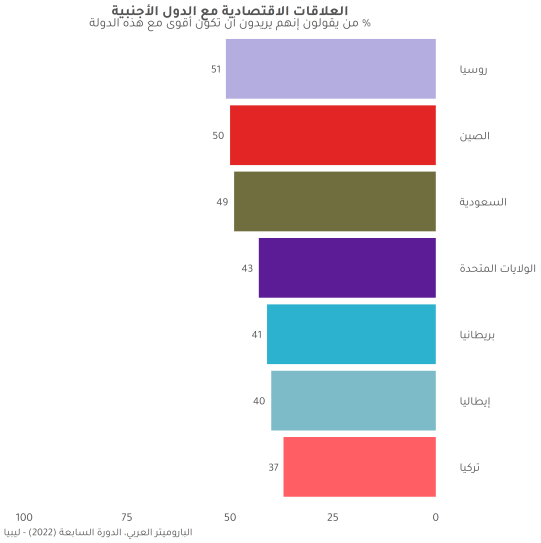

ولدى السؤال عن الدولة التي يفضل المواطنون أن تعمل شركاتها على مشروعات البنية التحتية في ليبيا، يختار 3 من كل 10 (29 بالمئة) شركة ألمانية، ثم شركة أمريكية (26 بالمئة) ثم الشركات الصينية (20 بالمئة). يُلاحظ أن هذه المشروعات من بين القطاعات المفضلة للمساعدات الأجنبية في ليبيا. يقول الربع إن المساعدات الأجنبية يجب أن توجه إلى التنمية الاقتصادية (25 بالمئة) وبناء البنية التحتية (23 بالمئة). ويقول 16 بالمئة آخرون إنهم يفضلون توجيه هذه المساعدات إلى التعليم. وهذا ملف يبدو أن المساعدات الأمريكية فيه محل تقدير، إذ يقول نصف الليبيين (53 بالمئة) إن المساعدات الأمريكية عززت من المبادرات التعليمية بدرجة كبيرة أو محدودة. وترى نفس النسبة تقريباً أن للمساعدات الأمريكية دور إيجابي في دعم المجتمع المدني (49 بالمئة) وحقوق المرأة (45 بالمئة).

ومن بين القادة الدوليين، فالأعلى شعبية في ليبيا هما القائدان الخليجيان محمد بن سلمان (46 بالمئة) ومحمد بن زايد (43 بالمئة). وفي المرتبة التالية يأتي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (41 بالمئة) والرئيس الصيني شي جين بينغ (35 بالمئة) والأمريكي جو بايدن (24 بالمئة). أما المرشد الأعلى لإيران علي خامنئي فهو الأقل شعبية، إذ يقول الخُمس فقط (20 بالمئة) إن سياساته الخارجية نحو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيدة أو جيدة جداً.

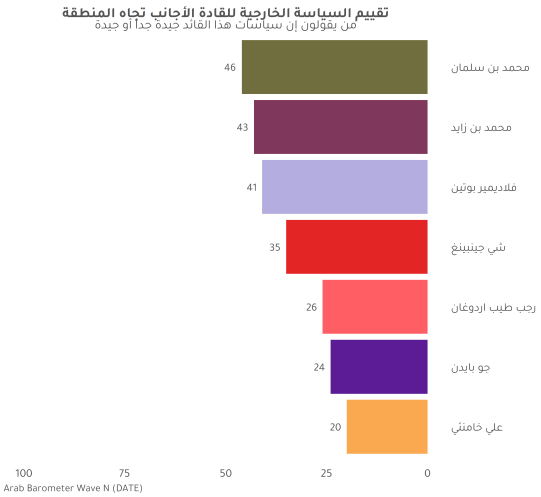

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.